EASTERN&CO
LAW FIRM

INVEST IN **EGYPT**

استثمر في **مصـــر**

الفهرس

مبادرة فرصة 03

إستمرار مصر في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي 04

النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي 05

المميزات الخاصة بالاصلاحات التشريعية في مصر 06

الحد الأدنى لرأس المال في الشركات 07

السوق الاستهلاكية الكبيرة والتوزيع المتميز للسكان 08

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 09

الاستهلاك العائلي 10

عمالة ماهرة ومدربة ومتوسط أجور تنافسية 11

مبادرة فرصة

مبادرة «فرصة» هي مبادرة تهدف إلى تحقيق عمليات إصلاحية مالية ونقدية بغرض تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، وتحقيق التنمية الشاملة للمستثمرين الأجانب في مصر:

تنفيذ برنامج طموح عام 2016 للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من عام 2016 حتى إبريل 2021 وقد تضمنت

هذه المرحلة إجراء إصلاحات مالية ونقدية أدت إلي:

1. **وضع حلولاً جذرية لمشكلات اقتصادية هيكلية وإدارية** يعاني منها المستثمر الأجنبي في الخارج.
2. **تحقيق فائض ارباح في مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال** تحرير سعر الصرف في مصر.
3. **تنفيذ إصلاحيات هيكلية في بيئة الاستثمار من خلال:**

- إصدار القوانين الداعمة لمناخ الاستثمار، ودعم المتستثمرين الاجانب في مصر.
- إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

إستمرار مصر فى المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تختص بالإصلاحات الهيكلية في إبريل 2021 ويستهدف البرنامج إصلاحات هيكلية جذرية وهادفة

وسوف تسهم تلك الإصلاحات في:

- زيادة مرونة الاقتصاد المصرى بالاعتماد على القطاعات المختلفة والقطاع الاستثماري بشكل خاص.
- رفع قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية.
- تحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية من تحقيق الارباح ووفرة العمالة الماهرة وإنخفاض الأجور الى آخره من المزايا الآخرة
- تحسين بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص.
- تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل للمتثمرين الأجانب.

النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

- زيادة معدلات النمو الإقتصادى.
- زيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية.
- زيادة نسب التشغيل، وتراجع معدلات البطالة والتضخم.
- تعزيز قدرة الإقتصاد المصري على مواجهة التداعيات السلبية لأزمة إنتشار فيروس كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية.

المميـــــزات الخاصـــــة

بالاصلاحات التشريعية في مصر

شهد مناخ الاستثمار في مصر العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين، في مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط حيث يتم:

1. تأسيس شركات الأموال في يوم عمل واحد بالهيئة العامة للاستثمار
2. إصدار التراخيص في 20 يوم عمل من الجهات المعنية
3. إلغاء الترخيص الصناعي المبدئي المطلوب عند التسجيل في الهيئة العامة للاستثمار
4. وتمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة في جمهورية مصر العربية طوال مدة المشروع
5. تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الإئتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة 5 سنوات من تاريخ قيدها فى السجل التجاري عدا الشركات المقامة بالمناطق الحرة
6. تعفى من الضريبة والرسوم عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت
7. يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والأسطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة فى تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج
8. تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقا للضوابط الممررة قانونا في هذا الشان

الحد الأدنى لرأس المال

- الشركات المساهمة / التوصية بالأسهم رأس المال المصدر 250 الف جنيهاً مصرياً يتم إيداع 10% بما يعادل ثمان مائة دولار عند التأسيس.
- شركات الشخص الواحد الحد الأدنى لرأس المال ألف جنيه عند التأسيس بما يعادل اثنان وثلاثون دولار فقط لا غير.
- الشركات ذات المسئولية المحدودة لا يوجد حد ادنى لرأس المال طبقا لقرار وزير الاستثمار رقم 69 لسنة 2009.

السوق الاستهلاكية الكبيرة والتوزيع المتميز للسكان

تصنف مصر على أنها الدولة الأكثر سكاناً في إفريقيا والشرق الأوسط، وقد بلغ إجمالي عدد السكان في مصر نحو 104 مليون نسمة في عام 2023 وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مساهمة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الطلب المحلي على كافة أنواع المنتجات مما ادى إلى:

- تدفق منتجات كبرى الشركات العالمية للسوق الاستهلاكى مصر.
- وجود نسبة كبيرة في الشرائح العمرية ذات الميل الكبير للاستهلاك بمثابة عنصر محفز لأي مستثمر للتواجد في السوق المصري.
- شهدت مصر ارتفاعاً ملحوظاً في مبيعات سوق التجزئة.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية بالألف جنيه)

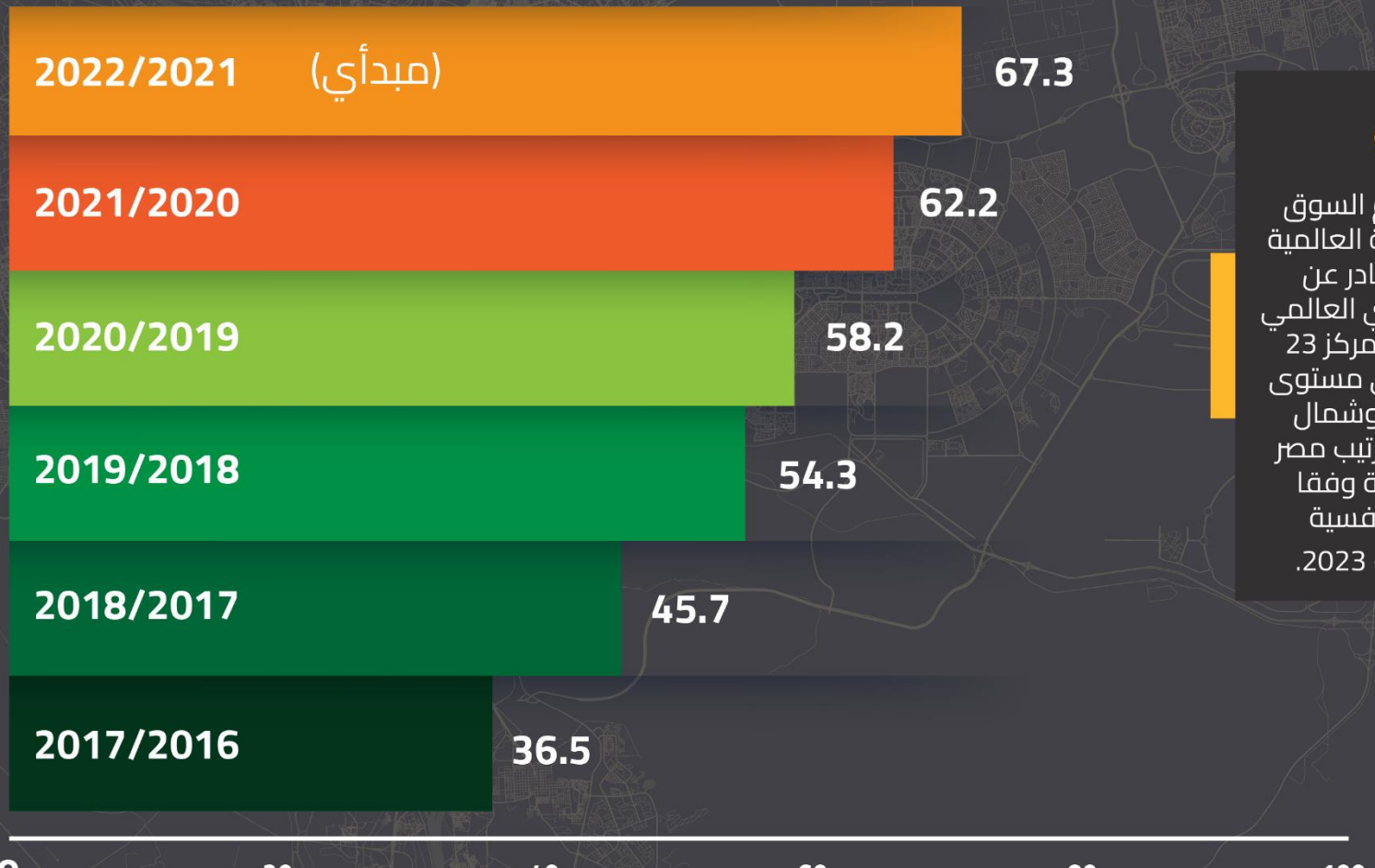

طبقا لمؤشر حجم السوق في تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فإن مصر تحتل المركز 23 عالميا والثالث على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحسن ترتيب مصر يتحسن 34 مرتبة وفقا للمؤشرات التنافسية العالمية 2022 - 2023.

المصدر: وزارة التخطيط

الاستهلاك العائلي

(بالأسعار الجارية)/ الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط

عمالة ماهرة ومدربة ومتوسط أجور تنافسية

تتمثل تنافسية مصر في مجال الموارد البشرية في قدرتها على:

1. توفير عمالة ماهرة ومدربة في شتى المجالات الفنية والصناعية.

2. تنافسية الأجور والتي تعد أقل من مثيلاتها في العالم.

3. تعد القوى العاملة في مصر والتي تقدر بنحو 29985 مليون مشتغل في نهاية الربع الثاني من عام 2022 من أمهر العمالة في منطقة الشرق الأوسط على مدى عدة عقود.

4. تعتبر مصر بمثابة المصدر الإقليمي الرئيسي للعمالة الماهرة في عدة قطاعات مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والسياحة خاصة في ظل تبني الدولة برامج وطنية لتدريب وإعداد العمالة الماهرة.

5. تعد مصر من الدول المتميزة بالعمالة الماهرة ذات الكفاءة واجر العمالة عن نظيرها من الدول.

6. تصدير مصر للعمالة بالخارج بما يقارب ثلاثة ملايين عامل بالخارج طبقاً لدراسات اجرتها المنظمة الدولية للهجرة.

شكراً